

كلمة السيد: سيد أحمد فروخي

أمين عام وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

الدورة الثانية عشر للاجتماع التقييمي الثلاثي لعقود النجاعة للتجديد الفلاحي

و الريفي على مستوى الولايات

الأحد 15 يناير 2012

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية
السيدات والسادة ممثلي المؤسسات الوطنية ،
السيدات والسادة مسؤولي مختلف القطاعات،
السيدات والسادة ممثلي المهن والمجالس ما بين المهن،
السيدات والسادة إطارات القطاع،
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،

إن هذه الدورة الثانية عشر لتقييم عقود النجاعة للتجديد الفلاحي و الريفي على مستوى الولايات، ستسمح لنا جميعا من: مهنيي الشعب، لجان ما بين المهن، المتعاملين الاقتصاديين، إطارات وخبراء القطاع على المستوى المحلي والمركزي، هيئات القطاعات الأخرى بمواصلة جهود المتابعة و التعديل الدائمين، للإجراءات المتخذة و لآليات و برامج التجديد الفلاحي و الريفي.

إن لهذه الدورة طابعها الخاص و ذلك لعدة أسباب:

- توافق مرحلة منتصف الطريق لتجسيد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي انطلقت منذ حوالي ثلاث سنوات ابتداء من الندوة الوطنية للتجديد في بسكرة، في فبراير 2009.

- و هي فرصة لتثمين حصيلة القطاع الفلاحي لسنة 2011 فيما يخص تنفيذ برامج التجديد الفلاحي و الريفي على مستوى الولايات.
- تمنح الفرصة لتقييم الظروف الاقتصادية ، و المؤسساتية و التنظيمية التي تجري فيها، الحملة الفلاحية 2012/2011 و النشاطات المتعلقة بالتجديد الريفي.

سيدي الوزير

السيدات والسادة

إن العديد منكم في هذه القاعة، و الذين يحضرون بصفة منتظمة لهذه الدورات التقييمية، من المؤكد أنهم يطرحون الأسئلة التالية :

- هل تم التجسيد الفعلي في الميدان لمختلف التوصيات و التوجيهات التي اتفقنا عليها في بداية سنة 2011 و تجسيدها ميدانيا؟
- ماذا نستنتج من الجهود و الإنجازات الجوهرية و النوعية لسنة 2011 ؟
- هل تقدمنا في تجسيد الأهداف المتعددة الأبعاد لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي ؟

و لهذا اسمحوالي سيدي الوزير، أن أعود إلى أهم التوجيهات التي أكدتم عليها خلال الدورة التقييمية المنعقدة في 05 و 06 فبراير 2011 المتعلقة بحصيلة سنة 2010 و أولويات سنة 2011 و هي كالتالي:

1. أهمية مواصلة التقييم الدائم و المشترك لبرامج التجديد الفلاحي و الريفي على كل المستويات.

2. تعميق تقييم عقود النجاعة من مستوى الولايات إلى مستوى البلديات. و في هذا الصدد فقد تم إبراز أهمية الفضاءات الفلاحية الإنتاجية الجديدة

إن حضورهم في الدورة التقييمية لـ 09 أكتوبر 2011 ، ترمز من جهة إلى الجهد التأصيلي و التنسيق على المستوى المحلي و الإرادة الجادة في تسليط الضوء على الجهود المبذولة و التي تم إثباتها ميدانياً.

3. إن سنة 2010 قد كانت مسبقة بسنة 2009، المتميزة بنتائجها في مجال الإنتاج الفلاحي سيما تحقيق تطور ملموس في نسبة نمو الإنتاج الفلاحي ، حيث تم تأكيده خلال سنة 2011، و الذي كان تحدي من الصعب تحقيقه.

4. ضرورة تقوية و توسيع التشاور مع مختلف المتعاملين في إطار مجالس ما بين المهن لمختلف الشعب و خلايا التنشيط الريفي و تنظيم المجموعات المحلية في مجال التنمية الريفية. و التقاطع بين مقاربة الشعب على المستوى المحلي و تنمية ريفية إقليمية من شأنها بناء التكامل الضروري لتقوية الأمن الغذائي المستدام.

5. توسيع أنظمة الضبط ما بين المهن، مكملة لاقتصاد فلاحي و ريفي خاص، مندمج في السوق و قادر على حماية القدرة الشرائية للمستهلكين و كذا حماية المنتجين الوطنيين. و هذه الأنشطة قد سمحت خلال سنة 2011، بإنشاء و تقوية أدوات التدخل الاقتصادي في مقابل تذبذب أسعار السوق الدولية من جهة و التطور الدوري للعرض و الطلب للإنتاج الوطني، و ذلك للمواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

6. حصيلة سنة 2010 قد أبرزت أهم القرارات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة و تطهير المجموعات الاقتصادية العمومية للتنمية الفلاحية، شعب الإنتاج الحيواني، شعبة الحليب و التنمية الريفية، من أجل تقوية مساهمتها في التجديد في إطار شراكة عمومية-خاصة. و هكذا سمحت سنة 2011 بالشروع الفعلي لإعادة الهيكلة المتعددة و حتى توسيع هذا المسار للشركات العمومية لشعبة الحبوب.

7. تأمين العقار و بعث برنامج توسيع القاعدة الإنتاجية بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة قد ذكرت كأهداف كبرى ينبغي تجسيدها خلال سنة 2011، مع دعم هيئات القطاع على المستوى المحلي. فيما يخص مسألة التأمين العقاري، فإن التقدم الفعلي للإجراءات المتعلقة في إطار حيازة الأراضي الفلاحية للأموال الخاصة للدولة قد تأكدت عبر عدد الملفات الموضوعة على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي بلغ مستواه ضعف ما كان عليه في أواخر 2010. إن الاستصلاح عن طريق الامتياز قد تم تصويبه و بعثه متسقا مع أهدافه الأولية، في إطار برنامج إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة طبقا للأجراءات المتخذة من طرف مجلس الوزراء في شهر فبراير 2011.

و في الأخير، لقد أَلحِتم في نهاية مداخلتكم على الأهمية البالغة للعمليات التي ستقوم بها المنظمات المعنية، بكل استقلالية و شفافية، من تجديد المجالس الإدارية للغرف الفلاحية و صناديق التعااضد الفلاحي. إن إنهاء هذه العمليات، في ظروف سير جيدة، خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011 قد تمت معاينتها إيجابيا من طرف مختلف الملاحظين.

سيدي الوزير

السيدات والسادة

هذه الأحداث الرئيسية التي تم إبرازها و المتعلقة بالإنجازات التي لها علاقة مع الخطوط التوجيهية لسنة 2011، سيتم استكمالها خلال هذه الصبيحة بعرض الحصييلة سنة 2011، و المتعلقة ب :

• نتائج المتابعة-التقييم لمؤشرات النجاعة للولايات المتعلقة ببرنامج التجديد الريفي.

• نتائج المتابعة-التقييم لمؤشرات النجاعة للولايات المتعلقة ببرنامج التجديد الفلاحي، معززة بمعطيات حول الصحة النباتية و الصحة الحيوانية للشعب الإنتاجية و المدخلات الزراعية.

- نتائج المتابعة-التقييم لمؤشرات النجاحة المتعلقة ببرنامج القدرات التقنية و الدعم التقني، للفاعلين و شركاء برامج التجديد الفلاحي و الريفي.

سيدي الوزير

السيدات والسادة

إضافة إلى الأعمال العادية المنجزة في مجال متابعة مختلف برامج التجديد الفلاحي و الريفي الذي يندرج ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 للولايات، فإن محتوى الدورة التقييمية الثانية عشر، المتعلقة بورشات المتابعة-التقييم قد تم تخصيصها لأول مرة، يوم السبت 14 يناير 2012 إلى النظر لبرامج التجديد من زاوية المناطق الكبرى.

و أيضا فإن 450 مشارك (إطارات، خبراء، باحثون، مهنيون إلخ) قد شاركوا في تثمين و تقييم الأعمال التي انطلقت منذ شهر و المتعلقة بالمناطق الصحراوية، الجبلية و الهضاب العليا.

هذه الورشات التقييمية و البرمجية ستسمح بإستكمال و إثراء تقييمات سياسة التجديد الفلاحي و الريفي عبر إحصاء مجمل العمليات المبرمجة لكل منطقة على المستوى البلدي و الولائي، تحديد الإنسجامات و التكاملات و الضوابط و الإثراءات الضرورية لإضافتها إلى الأدوات و برامج العمل من أجل تحسين تأقلمها مع الدينامكية و مع خصوصية كل منطقة.

هذا المسار تم تسهيله بالأعمال التي قام بها القطاع، خلال سنة 2011، فيما يخص لا مركزية ادوات و أليات سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و خصوصا عبر:

• تكريس الأمر بالصرف الثانوي للحسابات الخاصة، لمديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات على مستوى الولايات.

• الإجراءات المتبناة و المدونة على المستوى المحلي فيما يتعلق بإستصلاح الأراضي.

سيدي الوزير

السيدات والسادة

و قبل أن أحيل الكلمة لمختلف المتدخلين لهذه الصبيحة ، و بعد إذنكم أريد أن أنتهز هذه الفرصة لنعرض عليكم تجربة رائدة قام بها الفلاحون في مجال إنتاج الذرة مع مساهمة متعاملي شعبة إنتاج أغذية الأنعام. حيث أن السمة الإبداعية لهذه التجربة و الأهمية البالغة التي تكتسيها مناطق إنتاج أخرى مؤهلة، تستحق هذه العناية الخاصة التي نوليها لها، ورمزيا لمن قاموا بها اليوم.

و أخيرا فإن هذا يذكر الجميع بأن الإبتكار بمختلف ابعاده الإقتصادية، التقنية، التنظيمية و التسييرية التي تبادر بها الفرديات، و التي تعمم من طرف الديناميكيات الجماعية، تبقى التعبير و الهدف الأولي للتجديد.